

توصية بضرورة سن قانون ينظم عمل الشرطة ويبين مهام واختصاص ديوان المظالم

رام الله - وفا- أوصى مشاركون في ورشة عمل 'نحو تفعيل نظام المساءلة وآليات الشكاوى في الشرطة المدنية الفلسطينية'، بضرورة سن قانون ينظم عمل الشرطة ويبين مهام واختصاص وآليات عمل دائرة المظالم وحقوق الإنسان.

وحضر ورشة العمل التي نظمها مركز إعلام حقوق الإنسان والديمقراطية 'شمس' وعقدت امس في رام الله، بعض المنظمات الحقوقية وممثلو المؤسسات الأهلية التي تهتم بالانتهاكات ضد المجتمع، وديوان المظالم في الشرطة الفلسطينية.

وأكد المشاركون ضرورة توحيد جهات الشكاوى في جهاز الشرطة، وإقرار قانون للهيئة المستقلة لحقوق الإنسان من أجل أن تأخذ دورها الرقابي، وتأسيس ديوان مستقل للشكاوى، وزيادة الوعي لدى المواطنين بأهمية تقديم الشكاوى في ديوان المظالم وذلك عن طريق توزيع المنشورات والبوسترات للمواطنين، وتوضيح طبيعة الشكاوى وحيثياتها وإجراءات المتابعة ونتائجها وللعقبات وسبل مواجهتها، وأهمية وجود قانون للوصول إلى المعلومات لدعم نظام النزاهة والشفافية. وبين مدير ديوان المظالم وحقوق الإنسان في الشرطة الفلسطينية، للقدم ردينه بني عودة، أن ديوان المظالم أسس للنظر في شكاوى الجمهور والمتابعة في تطبيقها على أفراد الأجهزة الأمنية، وهو لصالح الجمهور.

ووضح عودة أن اللجنة تبحث في الشكاوى المقدمة لها من الجمهور، وتعمل على ملاحقة مرتكبيها، وتقدمها لمدير عام الشرطة لتخرج بتوصيات لتنفيذها، وقامت اللجنة بالكثير من فرض العقوبات على مرتكبي اختراق للعمل المهني للأجهزة.

وقال: قمنا بزيارة الكثير من الإصلاحيات ومراكز التأهيل في المدن الفلسطينية، نطلع على كيفية معاملة النزلاء، ونسمع آراء وشكاوى النزلاء إذا كان هناك أي انتهاكات ضدهم. من جهته قال مدير مركز القدس للمساعدة القانونية عصام العاروري، إن هناك خلطا في عمل جميع الأجهزة الأمنية داخل المجتمع، من جهة الجمهور ولا يوجد فصل بين عمل كل جهاز على حدة.

وأضاف العاروري أن المجتمع الفلسطيني، ينقسم إلى فئتين في تقديم الشكاوى، فئة تخشى تقديم الشكاوى خوفا من الملاحقة، وفئة تقدم شكاوى كيدية ومبالغا فيها ضد الأجهزة الأمنية.

وأوضح أن هناك ضعفا إعلاميا في توضيح عمل هذه اللجنة، ويجب أن تكون حملة إعلانية تفهم المواطن عن الشكاوى وفي حالة تم تعرض لشكاوى إلى أين يذهب، ويجب أن تكون هناك تغذية راجعة بين اللجنة والمتقدم في الشكاوى، وأنه يجب أن يكون هناك نقاش مفتوح بين منظمات ومؤسسات حقوق الإنسان واللجنة.

وأفاد أستاذ الإعلام في جامعة بيرزيت نشأت الأقطش، بأن نظام الشكاوى زال الغبار عن أفعال الأجهزة، لأنه يتابع الشكاوى المقدمة له، ومع ذلك يوجد ضعف إعلامي في عمل الشرطة لأنه لا توجد حملة إعلانية توضح عملها، وكيفية متابعة الأمور.

وقال: إن هناك مشكلة تفاهم بين الشرطة والشعب، وإن هناك إعلاما منقسما ومجلسا تشريعيًا معطلا، ولا توجد مراقبة على أية جهاز، كل ذلك يؤدي إلى عدم العمل بالقوانين الموضوعة.

واختتمت الورشة بحلقة نقاش تركزت حول آليات تعزيز تقديم الشكاوى، ومنهج عمل ديوان المظالم وحقوق الإنسان في الشرطة الفلسطينية، ورؤية مؤسسات المجتمع المدني لنظام الشكاوى والمساءلة في الشرطة إضافة إلى نقاش الإشكاليات التي يجب أن تكونها عمل الشرطة في ظل وجود قوانين للأجهزة الأمنية الأقوى وتأثيره على المؤسسة والشفافية، الأداء، وغياب محاكم للشرطة وقانون الخدمة في قوى الأمن يتعامل مع الشرطة كجهاز عسكري، وتعدد جهات استقبال الشكاوى.